

2020

## An analytical study on the growth of public debt and measuring its indicators and its consequences on the Lebanese economy from 2005 until 2017

Hossein Srour

*Jinan University*, [hosseinsrour@hotmail.com](mailto:hosseinsrour@hotmail.com)

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar>



Part of the [Growth and Development Commons](#)

---

### Recommended Citation

Srour, Hossein (2020) "An analytical study on the growth of public debt and measuring its indicators and its consequences on the Lebanese economy from 2005 until 2017," *Al Jinan الجنان*: Vol. 13 , Article 5. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinar/vol13/iss1/5>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Al Jinan الجنان* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aar.edu.jo](mailto:rakan@aar.edu.jo), [marah@aar.edu.jo](mailto:marah@aar.edu.jo), [u.murad@aar.edu.jo](mailto:u.murad@aar.edu.jo).

**Hussein Ali Sorour**

College of Business Administration

Jinan University

**حسين علي سرور**

كلية إدارة الأعمال

جامعة الجنان

**تطور الدين العام وقياس مؤشراتته وتداعياته على الاقتصاد  
اللبناني للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٧ (دراسة تحليلية)**

**An analytical study on the growth of public debt and  
measuring its indicators and its consequences on the  
Lebanese economy from 2005 until 2017.**

DOI: 10.33986/0522-000-013-008

## الملخص:

يعاني الاقتصاد اللبناني من اختلالات بنيوية ومن تسارع في وتيرة نمو الدين العام، بحيث باتت هذه المعضلة تشكل عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد الوطني وتهدد استقراره المالي والنقدي والاجتماعي، ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل تطور الدين العام اللبناني وتداعياته على الإقتصاد الوطني من خلال استخدام مؤشرات الدين واتجاهاته، بحيث تشير معظم مؤشرات قياس الدين اللبناني، أن مستوى حجم الدين تعدى مرحلة الأمان بكثير وانتقل من مرحلة المشكلة التي تتطلب مجهوداً بسيطاً لعلاجها إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب علاجها في المدى القصير، ومما أدى بدوره إلى آثار سلبية وخطرة على مجمل النشاط الإقتصادي والمالي في لبنان، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تركز على اتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات لمعالجة الاختلالات البنيوية في الإقتصاد اللبناني وترشيد الإنفاق العام وتعظيم مصادر الإيرادات ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وغيرها، وكلها مسارات يجب أن تجري من ضمن خطة طوارئ شاملة للإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري وذلك وفق إرادة سياسية جامعة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام- مؤشرات الدين- عجز الموازنة- الاختلالات البنيوية للإقتصاد.

## Résumé:

L'économie au Liban souffre de troubles au niveau de l'organisme et d'une accélération dans le rythme des dettes publiques de sorte que ce problème constitue un poids lourd sur l'économie nationale. C'est ainsi que le but principal de la recherche réside dans le fait d'analyser l'évolution des dettes libanaises et ses effets sur l'économie nationale et ceci à partir de l'emploi des indices de ces dettes et de leur visée. En effet la plupart de ces indices montrent que le niveau des dettes a bien dépassé la période de sécurité et passe de l'étape du problème qui exige un simple effort pour y remédier, à l'étape de la crise dominante. Ceci aboutit à son tour à des effets négatifs et dangereux sur la majorité de l'activité économique et financière au Liban.

Bref l'étude faite aboutit à un ensemble de conclusions, fondées sur le fait d'adopter un tas de mesures et de politiques dans le but de résoudre ces troubles, régler les dépenses publiques, amplifier les revenus, lutter contre la corruption et échapper aux taxes. Toutes ces mesures doivent être élaborées dans un plan d'urgence totale pour la restauration économique, financière et administrative et ceci d'après une volonté politique globale.

Mots Clés: dette publique- Les indices de la dette - Le déficit budgétaire- Les troubles au niveau de l'organisme de l'économie.

## المقدمة

إن تحليل أثر الدين العام وتداعياته على النشاط الإقتصادي يعد أمر في غاية الأهمية، بالرغم من الجدل على المستويين النظري والتطبيقي حول جدوى اللجوء إليه، والآثار الناجمة عنه، إلا أن الواقع يفرض أن وجود الدين أصبح أمراً واقعاً وعلى الدول أن تتعامل معه لا أن تتخلى عن فكرة اللجوء إليه في حال وجود فجوة تمويلية، بحيث لا يترك بدون ضوابط تحدده وذلك للاستفادة منه وفي حالة لبنان، فإن اقتصاده يعاني من اختلالات بنيوية، تعود جذورها إلى ما قبل الحرب الأهلية المدمرة ولا زالت، وقد شهد لبنان خلال مرحلة الدراسة تطورات وأحداث هامة، إقتصادية وسياسية وأمنية، أدت إلى زيادة رصيد الدين ومن ثم زيادة أعباء خدمته، فازداد العجز في الموازنة مما أدى مرة أخرى إلى مزيد من الاستدانة، وهكذا استمر ارتفاع وتراكم الدين العام مما نتج عنه آثار سلبية انعكست بشكل مباشر على الوضع الإقتصادي والمالي وذلك من خلال قياس مؤشرات الدين الحكومي، وهذا ما يتطلب تناول ذلك بنوع من التحليل من أجل تشخيص أهم العوامل التي تؤثر به من أجل وضع الحلول المقترحة لمعالجة ذلك، لذا سيتم من خلال هذا البحث تحليل تطور الدين العام وقياس مؤشراتته وتداعياته على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، والتي تعد مرحلة أساسية شهدت العديد من التطورات الإقتصادية والسياسية والأمنية المتسارعة المحلية والدولية، والتي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة الدين في لبنان.

## ١- أهمية البحث:

ترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث، بأن ظاهرة الدين العام حظيت باهتمام كبير على الصعيد الدولي والمحلي وعلى جميع المستويات النظرية والعملية في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. وذلك لما لها من تأثير مباشر على مجمل الاستقرار الإقتصادي والسياسي للدولة من جهة، وعلى مستوى معيشة أفراد المجتمع ومستقبل أجيالها من جهة أخرى، أي أن الأهمية تكمن في تسليط الضوء على المشكلة الأخطر التي يعانيها الاقتصاد اللبناني، والتي تتمثل في تفاقم مشكلة الدين من خلال ثقل حجمه ومؤشراتته السلبية وتداعياته، بحيث بات يهدد الاستقرار الإقتصادي والمالي والنقدي في لبنان، نظراً لانعكاساتها الخطيرة على مجمل الاقتصاد الوطني.

## ٢- إشكالية البحث:

تتجلى المشكلة البحثية بناءً لما تقدم في تحليل تطور الدين العام ومؤشراتته وتداعياته على الإقتصاد الوطني، ومن ثم يمكن صياغة المشكلة الرئيسية بالسؤال التالي: ما هو أثر وتداعيات ارتفاع الدين اللبناني على مجمل الاقتصاد الوطني من خلال استخدام مؤشرات قياس الدين

المعتمدة دولياً، ومن خلال ذلك نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية، ومنها:  
 ما هو حجم الدين اللبناني وتكلفة خدمته ومصادر تمويله خلال فترة الدراسة؟  
 ما مؤشرات الدين العام ومراحل تطورها في لبنان؟  
 كيف يمكن الحكم على مدى خطورة وتداعيات الدين اللبناني من خلال استخدام هذه  
 المؤشرات؟

### ٣- أهداف البحث:

إن دراسة وتحليل أي موضوع من جوانبه المختلفة والمعقدة، يساعدنا في اتخاذ قرارات عقلانية، موحدة على مستوى الإقتصاد الوطني، بحيث يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل تطور الدين اللبناني وآثاره على الوضع الإقتصادي من خلال مؤشرات واتجاهاته، ويمكن كذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

دراسة وتحليل تطور الدين العام في لبنان خلال الفترة 2017-2005.

تقييم مخاطر الدين العام اللبناني باستخدام مؤشرات قياسه خلال فترة الدراسة.

استشراف رؤية مستقبلية تسهم في معالجة مشكلة الدين العام في لبنان.

### ٤- فرضية البحث:

ينطلق البحث للإجابة على التساؤلات السابقة، من فرضيات علمية تساعدنا للوصول إلى إجابات واضحة تحقق أهداف البحث، بحيث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية، "أن لارتفاع الدين العام اللبناني آثار وتداعيات على مجمل الإقتصاد الوطني وذلك وفقاً لمؤشرات قياسه المعتمد دولياً"، وانطلاقاً من ذلك تتمثل الفرضيات الفرعية كالاتي:

إن ارتفاع الدين العام (الداخلي والخارجي) بات يهدد الاستقرار الإقتصادي والمالي في لبنان.

إن حجم الدين وفقاً للمؤشرات الدولية للدين تجاوز حدود الأمان وبلغ مرحلة الخطر الشديد. إن الاتجاه العام للدين مرشح للزيادة و بوتيرة متسارعة، والتأثير سلباً على مجمل النشاط الإقتصادي وذلك في ضوء استمرار الأزمة الإقتصادية والمالية.

### ٥- الدراسات السابقة:

ناقشت العديد من الدراسات والأبحاث السابقة هيكل الدين العام ومؤشراته ومصادره وآثاره، وكانت نتائج هذه الدراسات متباينة بشكل عام، ولعل من أهمها الآتي:

دراسة فاضل محمود شيماء وآخرون (٢٠١٨) بعنوان "قياس أثر تطور الدين العام على

موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL“، حيث هدفت إلى دراسة هيكلية ومؤشرات الدين العراقي خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٠٠) وبيان مدى تأثير الدين (الداخلي والخارجي) على النشاط الإقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي وكذلك قياس أثر زيادة الدين العام على موازنة العراق، وقد خلصت الدراسة بأن العراق يعاني من معضلة تزايد مشكلتي الدين والعجز، بحيث تم استخدام الدين لتمويل العجز مما أدى إلى استمرار زيادة الدين من خلال حلقة مغلقة، كما أظهرت نتائج النموذج القياسي وجود استجابة معنوية للمعاملات في الأجل القصير للمتغيرات (الإيرادات والنتائج المحلي)، في حين عدم معنوية متغير النفقات، فضلاً عن عدم وجود استجابة في الأجل الطويل بين متغير الدين والمتغيرات الأخرى.

دراسة العاني د. عماد وجرحي نسرين (٢٠١٦) بعنوان ”قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣“، حيث هدفت إلى تحليل لمؤشرات الدين في العراق وبيان مدى تأثيرها على الناتج المحلي والاستثمار والصادرات والاستيرادات، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع سياسة مدروسة للدين من خلال اتباع سياسة مالية توسعية منضبطة وذلك من ضمن سياسة إقتصادية تعمل على تفعيل القطاعات الانتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية بهدف سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي، بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات.

دراسة دوابة د. أشرف (٢٠١٦) بعنوان ”أزمة الدين المصري- رؤية تحليلية“، حيث هدفت إلى دراسة وتحليل لتطور هيكل الدين المصري ومؤشراته وآثاره وكيفية معالجته، وقد خلصت الدراسة بأن علاج أزمة الدين تتطلب وجود إرادة سياسية وطنية وإدارة رشيدة تغلق أبواب الفساد والهدر وتقوم على العلاج الهيكلي للاقتصاد المصري، ووضع أهداف واضحة لإدارة الدين وإصلاح النظام الضريبي وترشيد الإنفاق العام والإصلاح الإداري وغيرها.

دراسة الشمري مايج شبيب (٢٠١٥) بعنوان ”تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الإقتصادية في دولة مصر للفترة ٢٠٠١-٢٠١١“، بحيث هدفت إلى دراسة هيكل الدين العام المصري ومؤشراته وآثاره وتحليل لأثر الدين الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الإقتصادية، وقد خلصت الدراسة بأن تفاقم أزمة الدين في مصر تعود بشكل كبير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للدين العام، بحيث اقترحت إنشاء هيئة متخصصة لإدارة الدين العام ترتبط بالبنك المركزي أو وزارة المالية أو قد تكون مستقلة تعمل بالتنسيق معهما.

## ٦- محتويات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول رئيسية، ثم نتائج البحث والتوصيات، وذلك كالآتي:

الفصل الأول: تطور مفهوم الدين العام ومؤشراته.

الفصل الثاني: تحليل تطور الدين العام في لبنان خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات قياس الدين العام في لبنان خلال فترة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات.

## ٧- منهجية البحث:

إن طبيعة الموضوع تتطلب استخدام عدة مناهج في إعداد هذا البحث، بحيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي للتعرف على ظروف وملابسات أزمة تراكم الدين العام في لبنان وكيفية بلوغه هذا المستوى عبر قياس مؤشرات وتأثيراته، كما واعتمد المنهج التحليلي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من المصادر المختلفة، والمنهج الاستنتاجي للوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث.

## الفصل الأول

## تطور مفهوم الدين العام ومؤشراته

تمثل قضية الدين العام أحد أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية وتهديداتها لاستقرار أنظمتها المالية ومستوى معيشة أبنائها ومستقبل أجيالها، من هنا تبرز أهمية دراسة الدين العام ومؤشرات قياسه والتي تستخدم في إطار ديناميكي لتقديم مسار واضح عن اتجاهات الدين وتحديد مخاطرها ولمعرفة تداعياتها على النشاط الاقتصادي، بحيث سيتم في هذا الفصل دراسة تطور مفهوم الدين العام وأنواعه وأهم مؤشرات قياسه.

## المبحث الأول: مفهوم الدين العام وأنواعه

## المطلب الأول: مفهوم الدين العام:

يقصد بالدين العام "Public Debt" أو الدين السيادي أنه "مجموع ما حصلت عليه الدول من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى تاريخ معين، فعندما تعجز الموارد المحلية للدول عن تغطية متطلبات الإنفاق الحكومي فيتم اللجوء إلى الإقتراض الداخلي عبر أذونات وسندات

الخزينة أو الإقتراض من الجهاز المصرفي أو الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية<sup>(١)</sup>. كما ويمثل الدين العام القائم في لحظة معينة حجم الإقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد، ويكون الإقتراض سواء من السوق المحلية أو من الخارج بتكلفة يتحدد مقدارها بسعر الفائدة وحجم الإقتراض، وعادة ما يكون حجم الاقتراض بمقدار تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة<sup>(٢)</sup>، وبعبارة أخرى، يمثل الدين العام مقدار الاقتراض الحكومي لمدة سابقة ولهذا ينظر إليه كرصيد متراكم وليس تدفقاً<sup>(٣)</sup>.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي يمثل الدين ”الرصيد القائم من الالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الإقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وادرجت لها جداول زمنية لسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة“<sup>(٤)</sup>، وفي المقابل نجد ان البنك الدولي يعتبره يمثل ”كامل رصيد الالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الأجل الثابت إلى هذه الإلتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين، وهو يشمل الإلتزامات المحلية والاجنبية كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية عدا الأسهم والقروض“<sup>(٥)</sup>.

وتشمل أعباء خدمة الدين العام من جهة، الفوائد التي تمثل نسبة مئوية من قيمة الدين العام تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، ومن جهة أخرى، أقساط الدين التي تمثل المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الاقتراض<sup>(٦)</sup>.

وخلاصة الأمر، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الدين العام أنه ”اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام، بتسديد أقساط وفوائد هذا الدين إلى الطرف الدائن وعادة ما يكون من الجمهور أو الهيئات المالية المحلية أو الأجنبية أو من الدول الأخرى، وذلك خلال مدة زمنية معينة وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين بموجب هذا العقد“.

1- (Michael Howard (2001), « Public Sector Economics for Developing Countries», University of the west Indies Press, Jamaica, P: 129.

٢- الصادق د. علي يوسف، عبد الوهاب د. نبيل(١٩٨٨)، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق

النقد العربي، العدد ٤، أبو ظبي، ص ٢١، المنشور عبر الموقع الإلكتروني: www.amf.org.

3- (Jonathan Greuber (2011), “Public Finance and Public Policy”, 3rd edition, worth publishers, New York, P: 93.

٤- أبو عبد الله د. سمير (٢٠١٢)، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١١)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢١، عدد ١، غزة، ص ٢٧٠.

٥ - البنك الدولي، قاعدة البيانات، ١٩٩٦، المنشور عبر الموقع الإلكتروني:

http://www data.albankaldawli.org. (١٠/٢/٢٠٢٠).

٦ - عمر د. محمد عبد الحليم (٢٠٠٢)، الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار - بالتطبيق على حالة مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة، «إدارة الدين العام»، جامعة الأزهر، مصر، ص ٣.



## المطلب الثاني: أنواع الدين العام:

للدین العام تقسیمات عدة بحسب معیار التقسیم، والذي یهمنا هو تقسیم الدین حسب مصدر القرض بحيث یقسم إلى نوعین رئیسیین هما:

**المقصد الأول:** الدین العام الداخلي (المحلي): یعرف الدین العام المحلي أنه ”مجموع ما تقرضه الحكومة والهیئات والمؤسسات العامة التابعة لها اتجاه الاقتصاد الوطني من اشخاص طبیعیین أو معنویین في إقليمها بغض النظر عن جنسیاتهم سواء مواطنین أو أجنبیین وذلك بالعملة المحلية الوطنية“<sup>(٧)</sup>، وعادة ما تكون في الأغلب بموجب سندات الخزينة، وتتمتع الدولة بالنسبة للإقتراض الداخلي بحرية كبيرة في وضع الشروط وسهولة الإستدانة، بالإضافة إلى أن ما یزید من طاقة الدولة على الإقتراض الداخلي لا یرتب بموجبه أي اقتطاع من ثروة الإقليم.

**المقصد الثاني:** الدین العام الخارجي (بالعملات الأجنبية): یعرف الدین العام الخارجي بمفهومه العام أنه ”یتمثل في الإلتزامات القائمة (رصيد الدین) بالعملة الأجنبية على المقیمین، تجاه غیر المقیمین، ويتم سداه أو تسويته بالعملة الأجنبية، وعادة ما تحصل الدولة على القرض من حكومات أجنبية أو شخص طبیعی أو معنوی مقیم في الخارج“<sup>(٨)</sup>، وتلجأ الدولة عادة للاستدانة من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية من أجل تمويل المشروعات الإقتصادية والإجتماعية للدولة، كذلك لحاجتها إلى العملات الأجنبية سواء كان ذلك لتغطية عجز أو إختلال في میزان المدفوعات أو لدعم عملتها وحمايتها من التدهور.

## المبحث الثاني: مفهوم مؤشرات الدین وأنواعها

### المطلب الأول: مفهوم مؤشرات الدین العام:

إن حدوث الدین العام هو نتاج طبیعی للنشاط الإقتصادي، وتنشأ مشاكل المديونية إذا كانت مداخيل المدين غير كافية، ولذلك فإن الدول المدينة تحتاج إلى إدارة جيدة لمخاطر المديونية والإبقاء على مستويات مستدامة منها، بحيث یستند تحليل استدامة مديونية الدول النامية على تطوير وبناء مؤشرات قیاس الدین لتحديد مشاكل السيولة والملاءة، والتي تعد كجزء مهم من الإدارة الفعالة للمديونية ومؤشرات إنذار مبكر لتفادي الانزلاق في فخ المديونية.

لقد تم تطوير مؤشرات الدین للمساعدة على اكتشاف مخاطرها وبالتالي للمساعدة في إدارتها، وهي تمثل الإطار التي یحكم من خلالها عادة على الدین العام وتساعد على تقييم ثقل

٧ - درويش زياد (٢٠٠٢)، الديون الداخلية والخارجية العربية، مجلة الحياة النيابية- لبنان، مجلد ٤٩، بيروت، كانون الأول، ص ٥٣.

٨ - إبراهيم نیفین فرج (٢٠١٥)، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدین العام الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ٧١، القاهرة، ص ١٠٦.

مديونية أي دولة، بحيث تستخدم هذه المؤشرات في إطار ديناميكي لتقديم اطار واضح عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها ولمعرفة آثارها الإقتصادية والمالية بغية تجنب آثارها السلبية، وتظهر إن كان الأمر في مرحلة الظاهرة المقبولة أو تعدها إلى مرحلة المشكلة أو الأزمة الخطرة ومدى تداعياته على الوضع المالي والإقتصادي، ومن ثم يمكن الحكم على مدى الرشد في إدارة الدين للدول.

ويقصد بالمؤشر بأنه ” عبارة عن قيمة معادلة التناسب بين عناصر مكونات متغيرة، وكل تغير في قيمة العناصر يؤدي إلى تغير حتمي في قيمة المؤشر، والعناصر المتغيرة أما ان تكون في موقع الصورة (الجزء الأعلى من التناسب) ويحمل صفة ”المتغير المرتبط“، أو يكون العنصر في موقع المخرج (الجزء الأسفل) ويحمل صفة ”المتغير المستقل“، وفي حالة التفاعل بين هذه المتغيرات تنشأ دينامية توجه المؤشر في مسارات ثلاثة: الارتفاع أو الإنخفاض أو الإستقرار“ (٩).

إن القراءة النظرية للمؤشرات تبدو بسيطة للوهلة الأولى، لكن المشكلة تكمن في تطبيق القراءة العملية لكل مؤشر أو لمجموعاتها، فالارتفاع والانخفاض أو الاستمرار في مسار المؤشرات ليست هي المقررة للمسارات الصحيحة أو الخاطئة، وإنما خلفية الأهداف وترابط معطيات المؤشرات الرئيسية والفرعية هي التي تحدد مدى الصح والخطأ في الحركة وتشكل نظاماً للإنذار المبكر عن الأزمات المحتملة، كما وأن مقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية، هذا وقد صنفت منظمة الانتوساي (INTOSAI) هذه المؤشرات إلى ثلاث فئات، أولها تقيس خطر تدهور الدين العام في سياق الظروف الحالية، وهناك فئة ثانية تقيس قدرة الحكومة على مواجهة أحداث طارئة في المستقبل، والفئة الثالثة تتمثل في المؤشرات المالية التي تظهر سلوك الخصوم كمتغيرات السوق (١٠).

### المطلب الثاني: أنواع مؤشرات الدين العام

تتعدد مؤشرات الدين العام في هذا المجال، بحيث سنتناول أهم المؤشرات الأساسية التي تساعدنا في دراستنا لاحقاً.

المقصد الأول: مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ×<sup>11</sup>:

يعتبر من أهم المؤشرات والأكثر استعمالاً لقياس مستوى الدين العام إلى النشاط الاقتصادي للدولة و لقياس درجة المديونية، وكذلك على مدى قدرة الدولة على سداد ديونها، كما ويعد من

٩ - عبد الخالق د. جعفر (٢٠٠٧)، تراكم الدين العام اللبناني- المشكلة والحلول، دار النهار للنشر، بيروت، ص ١١١.

١٠ - أنظر: الإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة)، مؤشرات الدين العام، ٢٠١٠، ص ٥، والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني: (٢٠٢٠/٢/١١) <https://www.dev.intosai.org.pq>.

١١ - GDP: الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product).

أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو GDP، والذي يمثل القوة الإقتصادية والمالية الرئيسية للدولة، والتي تعد علاقته بالدين علاقة عضوية، بحيث يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية وخارجية للوحدات المساهمة به، وأن القطاعات الإقتصادية ومنها القطاع الحكومي تساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء لسداد الديون تمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج من قروض سابقة وتؤخذ من إجمالي هذا الناتج (12)، ويمكن قياس العلاقة بينهما بمؤشرين هما:

1. نسبة الدين العام إلى GDP: حددت اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩١، معايير خاصة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وأهمها، أن لا تتجاوز نسبة الدين العام 60% من GDP كحد أقصى مسموح به وذلك مع وجود نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في حدود 3% على الأكثر، وبالتالي تعتبر هذه النسب مقبولة وفي حدود الأمان (13)، في حين اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون حدود هذه النسبة بين (25-30%) من الناتج المحلي<sup>(١٤)</sup>.

2. مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو GDP: يحدد هذا المؤشر مستوى الأمان عند تساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام، والعكس يحدد حالة الاستقرار ويشير إلى سوء في إدارة الدين العام للدولة.

#### المقصد الثاني: مؤشرات الاقتدار المالي العام:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الدولة من خلال موازنتها العامة على مجابهة مخاطر تزايد الدين العام أو اية أحداث طارئة في المستقبل، وبمعنى آخر، تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى قدرة المال العام على مواجهة مشكلة الدين العام في المستقبل، ويتم ذلك وفقاً لعدة مؤشرات أهمها<sup>(١٥)</sup>.

مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً ومستقراً إذا تساوى المعدل في كل منهما، أو إذا زاد معدل نمو الإيرادات العامة عن معدل نمو النفقات العامة.

١٢ - العاني د. عماد وجوحي نسرين (٢٠١٦)، قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم آثاره الإقتصادية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، عدد ٩٨، جامعة بغداد، العراق، ص ٢٦٣.

13 - Maastrecht Treaty) 1992(، Protocol on the Excessive Deficit Procedure. Article 1.

١٤ - الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، مرجع سابق، ص ١٤.

١٥ - وصال كمال، فرجاني نادر (٢٠١٦)، الإقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمته الدين العام والعجز في الموازنة العامة، دار ابن رشد للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٨٢.

مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين، بحيث يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين، بحيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين على الرشد في إدارة الدين وإمكانية مجابهة مخاطره، أما عكس ذلك، يعني بإمكانية الوصول لمرحلة الخطر والوقوع في فخ المديونية.

#### المقصد الثالث: مؤشرات الدين وخدمته إلى الصادرات:

مؤشر الدين العام إلى الصادرات: يعتبر مؤشر الدين إلى الصادرات مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات ويمكن اعتباره مؤشر استدامة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الدين العام بات يزيد عن موارد الدولة الأساسية من العملات الأجنبية الصعبة (القابلة للتحويل)، ويدل ذلك على أن الدولة ستواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين.

مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات: يعد مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات مؤشر استدامة ومؤشر لقياس مدى العبء الذي يتحمله إقتصاد البلد المدين، أي أنه يقاس بنسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من إجمالي صادرات السلع والخدمات<sup>(١٦)</sup>، بحيث يمتاز هذا المؤشر بسهولة احتسابه لقياس عبء الدين لأنه لا يتطلب استخدام الحسابات القومية المعقدة، ولهذا تهتم الجهات الدائنة به للإطمئنان على قدرة الدول التي تتعامل معها على سداد أعباء ديونها، بحيث تعتبر حصيلة الصادرات أهم مصدر تمتلكه الدول لتسوية أعباء ديونها<sup>(١٧)</sup>.

#### المقصد الرابع: مؤشر نصيب الفرد من الدين العام:

وبحسب هذا المؤشر، يجب أن يتناسب نصيب الفرد من حجم الدين العام مع إمكانياته المتمثلة في متوسط الدخل من الناتج المحلي الإجمالي، ويكون الوضع في حالة الأمان إذا لم تتجاوز نسبة نصيب الفرد من الدين العام حدود 50% مقارنة مع متوسط دخله السنوي<sup>(١٨)</sup>.

١٦ - النجفي سالم توفيق (٢٠٠٢). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ص ١٠٤.

١٧ - اسماعيل محمد محروس (١٩٨٩)، أزمة الديون الخارجية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء، العدد ٤١٧-٤١٨، القاهرة، ص ٣٢.

١٨ - غرفة تجارة وصناعة البحرين، الدين العام في البحرين: المؤشرات والآثار ومقترحات الحلول، قسم الدراسات والبحوث- إدارة الدعم المعرفي، ٢٠١٧، ص ١٤، المنشور عبر الموقع الإلكتروني:

https://bahrainchamber.bh/ar/research-and-studies-details/21665 (٢٠٢٠/٢/١٥).

## الفصل الثاني

### تحليل تطور الدين العام في لبنان خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٥

تعد أزمة الدين العام في لبنان من أهم المشكلات التي يعانها الاقتصاد الوطني، بحيث تسارع نمو الدين بوتيرة متسارعة وبلغ مستويات خطيرة، وبات يشكل تهديداً لاستقراره المالي والنقدي والاجتماعي، وذلك من خلال جملة من العوامل والأسباب المتداخلة وفي طبيعتها مشكلة عجز الموازنة العامة، لذا سيتم في هذا الفصل دراسة وتحليل تطور حجم الدين اللبناني وتكلفة خدمته ومصادر تمويله خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٥.

المبحث الأول: الوضع الإقتصادي والمالي العام في لبنان خلال هذه المرحلة

يعاني الإقتصاد اللبناني من اختلالات بنيوية تعود جذورها إلى ما قبل الحرب الأهلية المدمرة ولا زالت، وتتمثل في سيطرة القطاع الخدماتي في تحقيق الموارد على سائر القطاعات الأخرى (قطاعي الزراعة والصناعة)، مما شكل أزمة للإقتصاد وجعل القطاعات الإقتصادية المنتجة تعاني من عدم القدرة التنافسية في ظل انفتاح الأسواق<sup>(١٩)</sup>.

شهد لبنان خلال فترة الدراسة حالة من عدم انتظام عمل المؤسسات العامة وغياب الإصلاحات الجذرية والهيكلية وخطط استراتيجية لتحسين الوضع الإقتصادي والمالي والاجتماعي ومكافحة الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي وغيرها، كما وتميزت هذه المرحلة بعدم إقرار وغياب الوثيقة الأهم لإدارة المالية العامة، ألا وهي الموازنة العامة لحوالي ١١ عاماً (٢٠٠٦-٢٠١٠) بحيث أن الإنفاق العام على الإدارات العامة تم استناداً القاعدة الاثني عشرية (٢٠×) وفقاً لموازنة عام ٢٠٠٥، وقد مر الإقتصاد اللبناني خلال هذه المرحلة في حقتين أساسيتين هما:

#### المطلب الأول: الحقبة الأولى (٢٠٠٥-٢٠١٠)

امتدت من بداية العام ٢٠٠٥ إثر جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط العام ٢٠٠٥، مروراً بتداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦ واندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وتداعياتها على معظم الدول المتقدمة والنامية بحيث شهدت تراجعاً هائلاً في نموها واضطراباً شديداً في قطاعاتها المصرفية، إلا أن لبنان وبعكس ذلك، حقق طفرة

١٩ - مشورب د. إبراهيم (١٩٩٣)، التخلف والتنمية- دراسات إقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ص ٢٩٨.

٢٠ - (٢٠×) القاعدة الاثني عشرية: هي موازنة مؤقتة تتضمن الأذن للحكومة بالجباية والإنفاق شهراً فشهراً، وفقاً لقانون الموازنة السابقة دون زيادة أو نقصان ريثما يتم إقرار الموازنة العامة الجديدة، وهذا يعني إنه يفترض قانوناً أن لا تتجاوز النفقات العامة الفعلية في هذه الحقبة موازنة العام ٢٠٠٥ آخر موازنة تم إقرارها في المجلس النيابي إلى حين إصدار وإقرار موازنة عامة جديدة.

اقتصادية غير مسبوقه وارتفاعاً كبيراً في أسعار العقارات وفي ودائع القطاع المصرفي وكذلك في تحويلات المغتربين، وكل ذلك أدى إلى تحقيق معدلات نمو استثنائي غير مسبوق انعكس بشكل إيجابي على تراجع كل من نسبة العجز الإجمالي والدين العام إلى GDP بشكل ملحوظ، وبالرغم من أهمية هذه الحقبة فقد كانت غير مستدامة بسبب اعتمادها على قطاعات متقلبة مثل قطاعي السياحة والعقارات الممولة بأكثرها من الخارج<sup>(٢١)</sup>.

#### المطلب الثاني: الحقبة الثانية (٢٠١١-٢٠١٧)

شهدت هذه الحقبة تراجعاً حاداً في النمو الاقتصادي فأثر بشكل أساسي على المالية العامة من خلال انخفاض في نمو الإيرادات العامة في مقابل مستوى نفقات مرتفع، والذي تكون من بنود ملزمة مثل كلفة خدمة الدين العام والرواتب والأجور وملحقاتها والتحويلات المالية لدعم مؤسسة كهرباء لبنان وغيرها، كما شهدت هذه الحقبة حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وفي طليعتها تداعيات الأزمة السورية منذ العام ٢٠١١ من خلال أزمة نزوح لا مثيل لها، بحيث انخفض متوسط معدل النمو إلى حوالي ٨,١٪ خلال هذه الفترة بالمقارنة مع معدل مرتفع وصل إلى حدود ٩,٦٪ في الحقبة الأولى<sup>(٢٢)</sup>، وبناءً مما تقدم ونتيجة لهذه التطورات فقد انعكست تأثيراتها على الاقتصاد الوطني، وبالأخص ارتفاعاً لنسبة الدين العام إلى GDP.

#### المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الدين العام ومكوناته في لبنان خلال فترة الدراسة

توضح أرقام الجدول رقم (1)، تطور حجم الدين العام الإجمالي ومكوناته في لبنان خلال فترة الدراسة، ومعدلات نموهم السنوي ومقارنتها كنسبة من GDP، ذلك أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي تشكل المعيار الأسلم لقياس عبء الدين في أي بلد من البلدان، بحيث أن حجم الدين المطلق لا يعبر عن تأثيره على الاقتصاد لكون البلدان تختلف أحجام اقتصاداتها اختلافات كبيرة والناتج يقيس حجم الاقتصاد<sup>(٢٣)</sup>.

٢١ - اتحاد المصارف العربية، تقرير حول التطورات الاقتصادية في لبنان ٢٠٠٠-٢٠١٤، إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف، عدد ٤١١، ٢٠١٥، المنشور عبر الموقع الإلكتروني:  
<http://www.Uabonline.org/ar>، ٢٠١٥/٢/١٥ (٢٠٢٠/٢/١٥)

٢٢ - وزارة المالية اللبنانية، فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٧، ص: ٢-٣.

٢٣ - نحاس د. شربل (١٩٩١)، حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها- سيرة تجربة في الإصلاح، دار النهار للنشر، ط ١، لبنان، ص ١٢.

جدول رقم (١)  
تطور حجم الدين العام ومكوناته كنسبة من الناتج المحلي للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ (مليارات الليرات)

نسبة (4) إلى (2) إلى	نسبة (4) إلى (1)	معدل النمو (%)	دين عام داخلي (4)	نسبة (3) إلى (2)	نسبة (3) إلى (1)	معدل النمو (%)	دين عام خارجي (3)	نسبة (2) إلى (1)	معدل النمو (%)	إجمالي الدين العام (2)	الناتج المحلي (1)	
50.3	90	-	29,141	49.7	89	-	28,844	179	-	57,985	32,396	2005
49.6	91	3.6	30,204	50.4	92	6.3	30,653	183	5	60,857	33,238	2006
49.5	84	3.9	31,373	50.5	85	4.4	31,991	169	4	63,364	37,497	2007
55	89	24.6	39,097	45	72.5	0	31,934	161	12	70,941	44,061	2008
58.3	84	15	44,973	41.7	60	0.6	32,139	144	8.7	77,112	53,482	2009
60.8	83	7.3	48,255	39.2	54	3.3-	31,070	137	2.9	79,325	57,918	2010
61	82	2.2	49,340	39	52	1.7	31,597	134	2	80,937	60,414	2011
57.7	76	1.7	50,198	42.3	55	16.4	36,776	131	7.5	86,974	66,401	2012
58.8	81	12.2	56,312	41.2	56	7.1	39,400	137	10	95,712	70,056	2013
61.5	82	9.7	61,752	38.5	53	2-	38,612	137	4.9	100,364	73,151	2014
61.5	87	5.6	65,195	38.5	54	5.8	40,836	141	5.6	106,031	75,240	2015
62.5	90	8.2	70,528	37.5	55	3.8	42,382	145	6.5	112,910	77,612	2016
61.8	92	5	74,077	38.2	57	8	45,812	149	6.2	119,889	80,490	2017

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى النشرات السنوية الصادرة عن وزارة المالية اللبنانية للأعوام 2005 - 2017،  
والمشورة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt>, (25/2/2020)

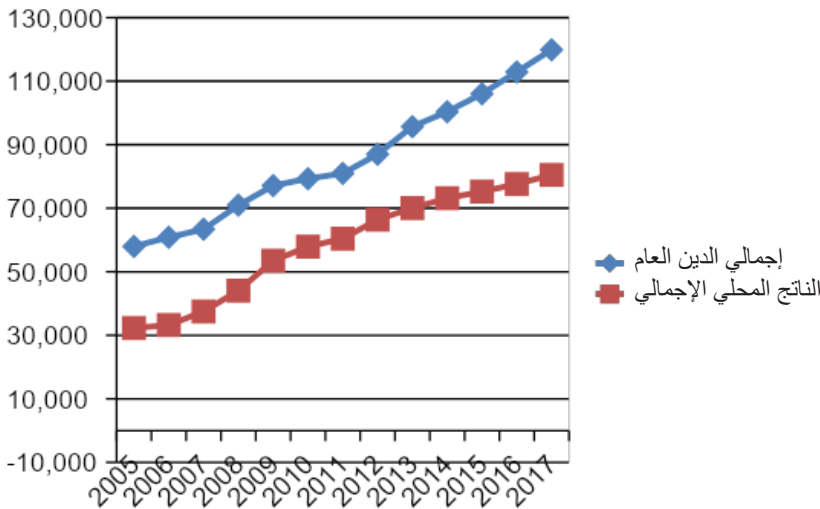
يلاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه:

### المطلب الأول: على صعيد إجمالي الدين العام

ارتفع حجم الدين خلال هذه الفترة بوتيرة متسارعة، بحيث ففز من حوالي 57.985 مليار ل.ل. عام 2005 إلى حدود 119.889 مليار ل.ل. عام 2017، أي تضاعف تقريباً مرتين، وفي المقابل انخفضت نسبة الدين إلى GDP من حوالي 179% إلى حدود 149% لذات الفترة، ويظهر الرسم البياني رقم (1) تطور حجم الدين العام الإجمالي في لبنان مقارنة بالنتائج المحلي خلال هذه الفترة.

### الرسم البياني رقم (1)

تطور حجم الدين العام الإجمالي مقارنة بالنتائج المحلي للأعوام 2005-2017



ارتفع معدل النمو السنوي للدين العام من حوالي 5% عام 2006 إلى حدود 12% عام 2008، ليعود وينخفض تدريجياً ليصل في نهاية الفترة إلى حدود 6.2% عام 2017. وقد سجل متوسط معدل النمو السنوي للدين الإجمالي حوالي (6.5%) خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة، بأن لهذا التراكم والارتفاع في حجم الدين اللبناني أسبابه وعوامله العديدة والمعقدة، فبالإضافة إلى العوامل والأسباب التي أوردناها في الفقرة السابقة من هذا المبحث، فإن العجز المزمّن في الموازنة العامة في لبنان شكل السبب الرئيس لنمو هذا الدين، فالعجز يدفع الحكومة إلى الاستدانة كحل لتغطية كلفة هذا العجز، والذي أدى بدوره إلى ازدياد نفقات كلفة خدمة الدين بحيث شكلت أعلى نسبة في بنود نفقات الموازنة العامة، وبالتالي، تعتبر العلاقة



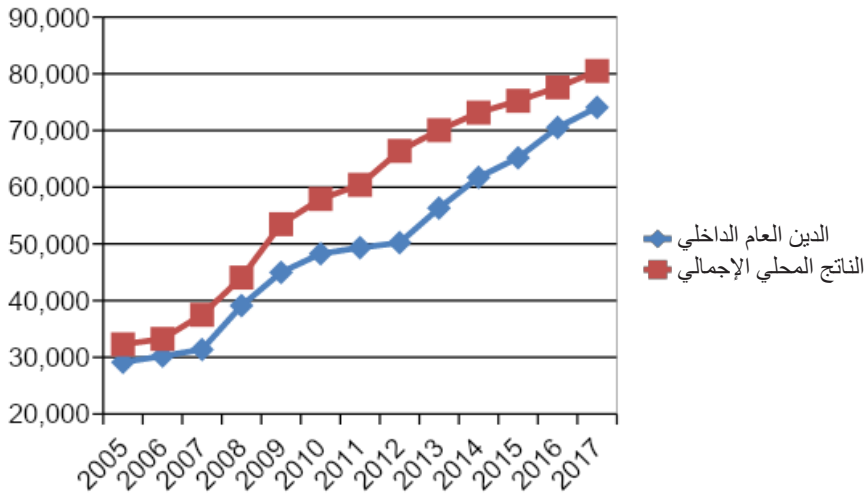
بين نمو الدين اللبناني، وبالتالي أسباب تذبذبه، والعجز في الموازنة العامة علاقة ثابتة ومباشرة، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفقرة الأخيرة من هذا المبحث حول تطور أعباء خدمة الدين اللبناني.

### المطلب الثاني: على صعيد الدين العام الداخلي

ارتفع الدين العام الداخلي خلال هذه الفترة من حوالي 29.141 مليار ل.ل. عام 2005 وما نسبته حوالي 90% من GDP، إلى حدود 74.077 مليار ل.ل. عام 2017 وما نسبته حوالي 92% من GDP، أي أن الدين الداخلي تضاعف خلال الفترة مرتين ونصف المرة تقريباً، ويظهر الرسم البياني رقم (2) تطور حجم الدين الداخلي مقارنة بالنتائج المحلي خلال هذه الفترة.

#### الرسم البياني رقم (2)

تطور حجم الدين الداخلي مقارنة بالنتائج المحلي للأعوام 2005-2017



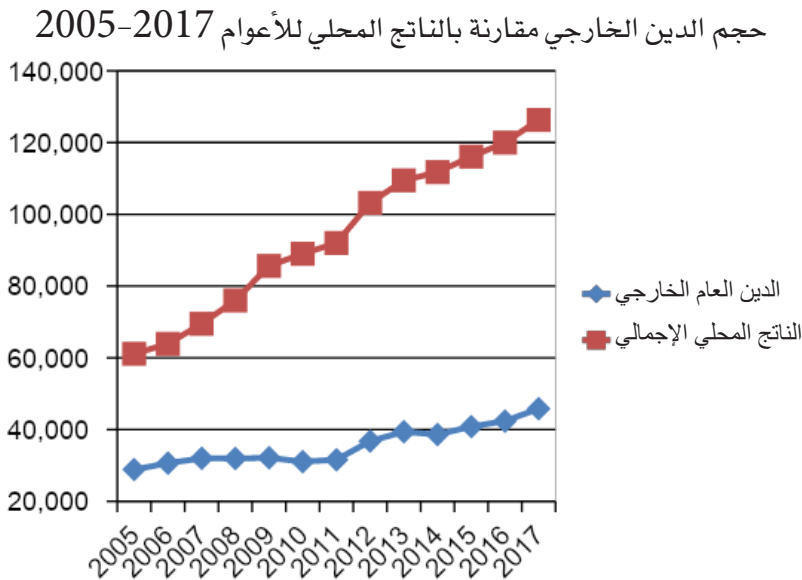
ارتفعت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام من حوالي 50.3% عام 2005 إلى حدود 61.8% عام 2017، وقد شهدت هذه النسبة تذبذباً خلال هذه الفترة، بحيث شكل العام 2007 أدنى مستوى لها في حدود 49.5%، وشكل العام 2016 أكبر نسبة لها في حدود 62.5%، وقد سجل متوسط نسبة الدين الداخلي إلى إجمالي الدين خلال فترة الدراسة حوالي (57.7%). شهد معدل النمو السنوي للدين الداخلي تذبذباً خلال هذه الفترة، بحيث ارتفع من حوالي 3.6% عام 2006 إلى حدود 24.6% عام 2008، لينخفض إلى أدنى مستوى له في العام 2012 في حدود 1.7%، وليصل في نهاية الفترة إلى حدود 5% عام 2017، وقد سجل متوسط معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي خلال فترة الدراسة حوالي (8.3%).

وتجدر الإشارة، بأن هذا التذبذب في حجم الدين الداخلي يعود إلى سياسة الدولة اللبنانية فيما يتعلق بتخفيض عبء كلفة الدين العام وذلك للفروقات الملموسة بين الفوائد على الاقتراض بالعملات الأجنبية (اليوروبوند) والفوائد على الليرة اللبنانية من جهة، وإلى قدرة السوق المحلي بقطاعاته المختلفة على الاكتتاب بسندات الخزينة بالعملة المحلية من جهة أخرى، على أن يتم تحديد ذلك وفقاً لقوانين الموازنة العامة الصادرة عن السلطة التشريعية.

### المطلب الثالث: على صعيد الدين العام الخارجي (بالعملات الأجنبية)

ارتفع الدين العام الخارجي خلال هذه الفترة من حوالي 28.844 مليار ل.ل. عام 2005 وما نسبته حوالي 89% من GDP إلى حدود 45.812 مليار ل.ل. عام 2017 وما نسبته حوالي 57% من GDP، أي أن الدين الخارجي تضاعف في حدود (1.6 مرة)، ويظهر الرسم البياني رقم (3) تطور حجم الدين الخارجي مقارنة بالنتائج المحلي خلال فترة الدراسة.

### الرسم البياني رقم (3)



انخفضت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام خلال هذه الفترة من حوالي 49.7% عام 2005 إلى حدود 38.2% عام 2017، بحيث شكل العام 2007 أعلى نسبة له بحوالي 50.5%، في مقابل أدنى نسبة له في العام 2016 في حدود 37.5%، وقد سجل متوسط نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام خلال الفترة حوالي (42.3%).

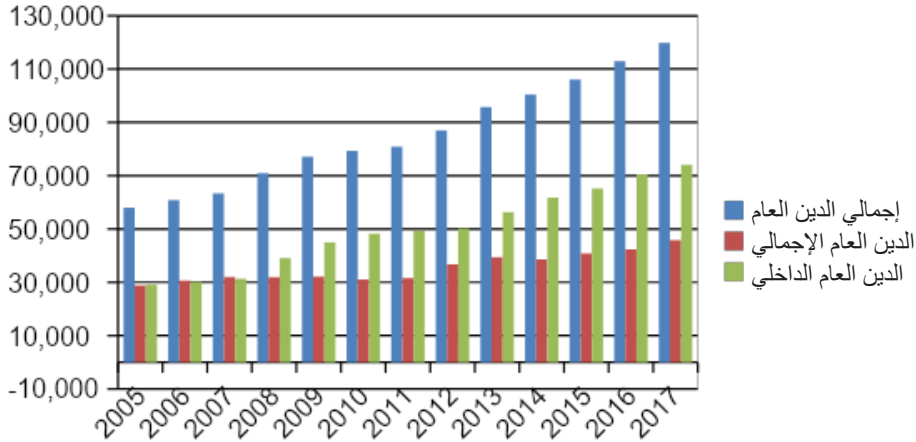
شهد معدل النمو السنوي للدين العام الخارجي تذبذباً خلال هذه الفترة، بحيث انخفض من 6.3% عام 2006 إلى حدود 3.3% عام 2010، ليرتفع إلى أعلى مستوى له في حدود 16.4%

عام 2012، ليصل في نهاية الفترة إلى حدود 8% عام 2017، وقد سجل متوسط معدل النمو السنوي للدين الخارجي خلال فترة الدراسة حوالي (4.1%).

ويوضح الرسم البياني رقم (4) تطور حجم الدين العام اللبناني ومكوناته خلال الفترة.

#### الرسم البياني رقم (4)

تطور حجم الدين العام الإجمالي ومكوناته للأعوام 2005-2017



يظهر الرسم البياني الوارد أعلاه، حركة تسارع وتيرة نمو حجم الدين العام الإجمالي في لبنان خلال فترة الدراسة، كما يظهر في المقابل، حركة تسارع نمو حجم الدين الداخلي بمعدلات تفوق نمو حجم الدين الخارجي منذ العام 2008، وهذا ما تبين بوضوح من خلال تحليل ودراسة أرقام الجدول رقم (1) من خلال المطلبين الثاني والثالث من هذا المبحث.

#### المطلب الرابع: أسباب التحول للدين العام الخارجي

حتى العام 1993، مثل الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية نسبة متواضعة من إجمالي الدين، بحيث بقي اعتماد الحكومة على الديون الخارجية محدوداً جداً، وفي 24 تشرين الأول عام 1994 أصدرت الحكومة، لأول مرة، سندات خزينة بالدولار الأميركي، قامت مؤسسة "ميريل لينش" بتسويقها في الأسواق العالمية بحيث كانت بذلك المرة الأولى التي تلجأ فيها دولة عربية إلى الاقتراض مباشرة من الأسواق المالية الدولية عبر ما يعرف "بـ سندات اليوروبوند Eurobond"<sup>(24)</sup>، بعد ذلك توالى الإصدارات وتنوعت، مجسدة استراتيجية جديدة للحكومة تقضي بالإعتماد أكثر فأكثر على مصادر التمويل بالعملات الأجنبية المختلفة.

٢٤ - فضل الله د. عبد الحليم (٢٠٠٩)، التمويل المصرفي للدين العام في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، ط ١، لبنان، ص ١٨٥.

ولعل من أبرز المبررات والأسباب التي أدت إلى اعتماد السلطات النقدية والمالية لهذه الإستراتيجية الجديدة، أن من شأن هذه الإصدارات تحقيق ما يلي:

- تخفيض عبء كلفة الدين العام، وذلك للفروقات الملموسة بين الفوائد على الدولار والفوائد على الليرة اللبنانية.
- توسيع قاعدة آجال استحقاقات الدين، في الإصدارات الأجنبية تراوحت آجالها بين ثلاث سنوات وعشر سنوات، في حين لم تتعدّ آجال سندات الخزينة بالليرة مدة السنتين.
- تعزيز احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية.
- تأمين مصادر رديفة للدين العام، تحسباً لاحتمال استنفاد الموارد المالية الوطنية.
- التعجيل في إنجاز المشاريع الإنمائية والاجتماعية.

وقد تعزز هذا التوجه بالتحول من الدين الداخلي إلى الدين الخارجي تحت شعار تحرير المزيد من الموارد المالية لصالح القطاع الخاص، من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت بطلب من الدولة اللبنانية لأجل الدعم الخارجي من المجتمع الدولي بغية مساعدة لبنان في جهده لمواجهة وتخفيض الدين العام المرتفع (مؤتمر باريس II وغيرها).

#### المبحث الثالث: مصادر تمويل الدين العام اللبناني خلال فترة الدراسة

توزع الدين العام اللبناني من جهة، من دين عام داخلي مقوماً بالعملة الوطنية وذلك عن طريق الاكتتاب بسندات الخزينة بالعملة الوطنية، بحيث تعددت مصادر التمويل وتقاسمتها بنسب متفاوتة الأطراف المحلية التالية: مصرف لبنان- المصارف التجارية والقطاع غير المصرفي ويشمل: المؤسسات العامة (تحديداً مؤسسة ضمان الودائع وصندوق الضمان الاجتماعي) والجمهور والمؤسسات المالية الخاصة، ومن جهة أخرى من دين عام خارجي مقوماً بالعملات الأجنبية، وذلك عن طريق الاكتتاب بسندات خزينة بالعملات الأجنبية أو ما يعرف بسندات "اليوروبوند - Eurobond" أو من خلال قروض وسندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية وتقاسمتها بنسب متفاوتة عدة أطراف منها، مصارف محلية وأجنبية ومؤسسات مالية دولية ودول وغيرها.

سنقوم بالتعرض لأهم مصادر تمويل الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي بحسب هوية حاملي الدين أي الجهات والأطراف الممولة والمفرضة للدولة اللبنانية، بحيث يوضح الجدول رقم (2) توزيع الدين الداخلي والخارجي بحسب مصدر الدين وحصّة (نسبة) كل طرف من الأطراف المشاركة في تمويل الدين العام اللبناني خلال فترة الدراسة.

مصادر تمويل الدين العام الداخلي والخارجي في لبنان بحسب مصدر الدين (هوية حاملة) خلال الفترة 2005-2017 (مليار ل.ل.)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
119,889	112,910	106,031	100,364	95,712	86,974	80,937	79,325	77,112	70,941	63,364	60,857	57,985	الدين العام الإجمالي
74,077	70,528	65,195	61,752	56,312	50,198	49,341	48,255	44,973	39,007	31,373	30,204	29,141	1- الدين العام الداخلي
35,580	30,150	23,907	19,454	16,761	14,649	15,974	13,130	10,334	8,781	9,052	9,588	11,686	أ- مصرف لبنان
48	42.7	36.7	31.5	29.8	25.2	32.4	27.2	23	22.5	28.9	31.7	40.8	نسبة من الدين الداخلي
27,756	29,581	30,279	31,869	30,315	27,667	25,577	27,214	27,286	24,320	16,847	16,487	14,130	ب- المصارف التجارية
37.5	42	46.4	51.6	53.8	59.1	51.8	56.4	60.7	62.4	53.7	54.6	47.8	نسبة من الدين الداخلي
10,741	10,797	11,009	10,429	9,236	7,882	7,789	7,911	7,353	5,906	5,474	4,129	3,325	ج- القطاع غير المصرفي
14.5	15.3	16.9	16.9	16.4	15.7	15.8	16.4	16.3	15.1	17.4	13.7	11.4	نسبة من الدين الداخلي
45,812	42,382	40,836	38,612	39,400	36,776	31,597	31,070	32,139	31,934	31,991	30,653	28,844	2- الدين العام الخارجي
42,339	39,240	37,561	34,850	35,533	32,789	27,490	26,738	27,142	26,817	27,099	26,441	24,743	أسسندات الخزينة بالعملات الأجنبية
92.4	92.6	92	90.3	90.2	89.2	87	86.1	84.5	84	84.7	86.3	85.8	نسبة من الدين الخارجي
3,473	3,142	3,275	3,762	3,867	3,987	4,107	4,332	4,997	5,117	4,892	4,212	4,101	تقترض وتسدّد خزينة خاصة بالعملات الأجنبية
7.6	7.4	8	9.7	9.8	10.8	13	13.9	15.5	16	15.3	13.7	14.2	نسبة من الدين الخارجي

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى التقارير السنوية الصادرة عن مصرف لبنان للأعوام 2005-2017، والمشفورة عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.bdl.gov.lb/statistics-and-research.html>, (23/2/2020).

## المطلب الأول: على صعيد مصادر تمويل الدين العام الداخلي:

نستنتج من خلال أرقام الجدول أعلاه لجهة:

**المقصد الأول:** حصة مصرف لبنان: انخفضت حصة مصرف لبنان من حوالي 11.686 مليار ل.ل. عام 2005 وما نسبته حوالي 40.8% إلى حدود 10.343 مليار ل.ل. عام 2009 وما نسبته حوالي 23%، لتعود وترتفع تدريجياً في السنوات اللاحقة لتصل في نهاية فترة الدراسة إلى حدود 35.580 مليار ل.ل. عام 2017 وما نسبة حوالي 48% من الدين الداخلي.

وتجدر الإشارة بأن هذا التذبذب في حصة مصرف لبنان من الدين الداخلي من خلال الاكتتاب بسندات الخزينة بالعملة المحلية لا يرجع إلى قاعدة ثابتة، بل أنه يتصل تبعاً للظروف والتطورات الاقتصادية والمالية السائدة في حينه، وكذلك رغبة أو قدرة الأطراف الأخرى على الاكتتاب في سندات الخزينة أي المصارف التجارية والقطاع غير المصرفي.

من هنا، فقد اتبع مصرف لبنان في تعامله مع الاحتياجات المالية للدولة وتنفيذ سياسته النقدية خلال الفترة سياسات تهدف إلى<sup>(25)</sup>:

- تمويل عجز الخزينة العامة وتأمين فائض السيولة وتأمين مصادر التمويل وإدارة الدين العام.
- التدخل من أجل مساعدة الدولة في تسيير مرافقها وأجهزتها، فيما لو تعرضت لنقص في السيولة.
- تحديد سقف لاقتراض الخزينة من مصرف لبنان للحد من توسع القاعدة النقدية.
- المساهمة في تأمين التزامات لبنان الخارجية وتغطية عجز الاكتتابات في سندات الخزينة.
- توجيه المصارف نحو الاكتتاب بسندات الخزينة.
- تأمين استقرار معدلات الفوائد بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية ضمن الهوامش المقبولة.

**المقصد الثاني:** حصة المصارف التجارية: ارتفعت حصة المصارف التجارية من الدين الداخلي من حوالي 14.130 مليار ل.ل. عام 2005 وما نسبته حوالي 47.8% إلى حدود 31.869 مليار عام 2014 وما نسبته حوالي 51.6%، لتعود وتنخفض تدريجياً لتصل في نهاية الفترة إلى حدود 27.756 مليار ل.ل. عام 2017 وما نسبته حوالي 37.5% من الدين الداخلي.

وتجدر الإشارة، بأن هذا التذبذب في حصة المصارف التجارية من الدين الداخلي عبر الاكتتاب بسندات الخزينة بالعملة المحلية يعود إلى السياسات المعتمدة من قبل هذه المصارف والتي تركز على مبدأ التحكيم بين الربح والمخاطر من جهة، وإدارة السيولة من أجل تكوين محافظ من الأوراق المالية ذات السيولة المرتفعة من جهة أخرى،

من هنا، فقد اعتمدت المصارف التجارية استراتيجية واضحة لجهة الاكتتاب بسندات الخزينة قامت وفقاً للأسس التالية<sup>(26)</sup>:

٢٥ - مصرف لبنان، التقرير السنوي حول السياسة النقدية لمصرف لبنان للعام ٢٠١٧، ص: ٤-٥، والمنشور عبر الموقع الإلكتروني، (٢٠٢٠/٥/٢٢) <http://www.bdl.gov.lb>  
٢٦ - فضل الله د. عبد الحليم، مرجع سابق، ص: ١٩٠-١٩١.

التحكيم بين الربح والمخاطر: تقدر المصارف التجارية معدلات الفائدة الحقيقية لفترات الاستحقاق المختلفة من أجل تحديد العائد الحقيقي على سندات الخزينة بعد حذف علاوة التضخم المقدرّة مستقبلاً، وعلى أساس ذلك تفاضل بين أدوات التوظيف المختلفة استناداً إلى معدل العائد المصحح بالخطر.

إدارة السيولة: فضلت المصارف التجارية تكوين محافظ من الأوراق المالية ذات السيولة المرتفعة، من أجل تأمين سيولة تتناسب مع وتيرة السحوبات الصافية التي تتوقعها من قبل المودعين دون التأثير على الإيرادات الصافية، وهذا ما تؤمنه بامتياز سندات الخزينة.

المقصد الثالث: حصة القطاع غير المصرفي: ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي من حوالي 3,325 مليار ل.ل عام 2005 وما نسبته حوالي 11.4% من الدين الداخلي إلى حدود 10.741 مليار ل.ل عام 2017 وما نسبته حوالي 14.5% من إجمالي الدين الداخلي.

المطلب الثاني: على صعيد مصادر تمويل الدين العام الخارجي:

نود الإشارة بداية بأنه لم تتوافر للباحث من الجهات المعنية بإدارة الدين العام (وزارة المالية ومصرف لبنان)، البيانات المطلوبة لمصادر تمويل الدين الخارجي بحسب هوية حامله وذلك لكون سندات الخزينة بالعملة الأجنبية تطرح في الأسواق المالية الثانوية (الدولية)، وبالتالي لا يمكن تحديد أرقام ثابتة للجهات المكتتبه بهذه السندات، لذا سوف نكتفي بتحليل تطور أرقام الدين العام الخارجي المبينة في الجدول رقم (2) كالتالي:

المقصد الأول: سندات الخزينة بالعملة الأجنبية: ارتفعت هذه الحصة من حوالي 24.743 مليار عام 2005 وما يوازي حوالي 85.8% من حجم الدين الخارجي لتصل في نهاية الفترة عام 2017 إلى حدود 42.339 مليار وما نسبته حوالي 92.4% من الدين الخارجي.

المقصد الثاني: القروض وسندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية: ارتفعت هذه الحصة من حوالي 4.101 مليار ل.ل عام 2005 إلى حوالي 5.117 مليار ل.ل عام 2008 وما يوازي حوالي 14.2% و16% على التوالي من الدين الخارجي، لتعود وتنخفض تدريجياً لتصل في نهاية الفترة إلى حوالي 3.473 مليار ل.ل عام 2017 وما نسبته حوالي 7.6% من الدين الخارجي.

المبحث الرابع: تطور أعباء خدمة الدين العام اللبناني خلال فترة الدراسة

بعد استعراض الاتجاه العام لتطور الدين العام الإجمالي في لبنان، متضمناً تحليل تطور الدين ومصادر تمويله، وحتى تكتمل الصورة ودلالاتها الإقتصادية، يفضل إبراز أعباء خدمة الدين العام لتحليل وتوضيح حجم هذه الأعباء التي تتحملها الموازنة والإقتصاد الوطني، بحيث توضح أرقام الجدول (3) تطور حجم خدمة الدين العام السنوي ومكوناته في لبنان خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3)  
تطور خدمة الدين العام وكيفية من الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية والمعز الإجمالي  
في لبنان خلال الفترة 2005-2017 (مليار ل.ل.)

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1- الإيرادات الفعلية	17.524	14.959	14.435	16.400	14.201	14.164	14.070	12.684	12.705	10.553	8.749	7.316	7.405	1- الإيرادات الفعلية
2- النفقات الفعلية	23.186	22.412	20.392	21.032	20.563	20.081	17.601	17.047	17.167	14.957	12.587	11.879	10.203	2- النفقات الفعلية
3- المعز الإجمالي	5.662-	-7.453	-5.958	-4.632	-6.362	-5.917	-3.531	-4.363	-4.462	-4.404	-3.838	-4.563	-2.798	3- المعز الإجمالي
خدمة الدين العام	7521	7185	6722	6314	5714	5457	5655	5893	5784	4957	4940	4557	3535	خدمة الدين العام
فوائد دين داخلي	4866	4609	4327	3934	3341	3333	3552	3763	3663	2847	2515	2368	1533	فوائد دين داخلي
نسبة من خدمة الدين	64.7	64.1	64.4	62.3	58.5	61	62.8	63.8	63.3	57.4	50.9	52	43.4	نسبة من خدمة الدين
قوائم دين خارجي	2655	2576	2395	2380	2373	2124	2103	2130	2121	2110	2425	2189	2002	قوائم دين خارجي
نسبة من خدمة الدين	35.3	35.9	35.6	37.7	41.5	39	37.2	36.2	36.7	42.6	49.1	48	56.6	نسبة من خدمة الدين
النفقات	32.4	32	33	30	28	27	32	35	34	33	39	38	35	النفقات
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات	43	48	47	39	40	39	40	46	49	47	56	62	48	نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات
نسبة خدمة الدين إلى المعز	133	96	113	136	90	92	160	135	130	113	128.7	99.9	126.3	نسبة خدمة الدين إلى المعز

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة المالية اللبنانية، السلسلة الزمنية- الأداء المالي للأعوام 2005-2017،  
والمشور عبر الموقع الإلكتروني: (25/2/2020) <http://www.finance.gov.lb/en-us/finance/bi>.



• ارتفع حجم خدمة الدين من حوالي 3.535 مليار ل.ل. عام 2005 إلى حدود 7.521 مليار ل.ل. عام 2017، أي تضاعف حوالي 2.1 مرة، وفي المقابل، ارتفع حجم فوائد الدين الداخلي لذات الفترة من حوالي 1.533 مليار ل.ل. وما نسبته حوالي 43.3% من حجم خدمة الدين إلى حدود 4.866 مليار ل.ل. وما نسبته حوالي 64.7% من حجم خدمة الدين، كما ارتفع حجم فوائد الدين الخارجي لذات الفترة من حوالي 2.002 مليار ل.ل. وما نسبته حوالي 56.7% من حجم خدمة الدين إلى حدود 2.655 مليار ل.ل. وما نسبته حوالي 35.3% من حجم خدمة الدين، وقد سجل متوسط معدل فوائد الدين الداخلي من إجمالي خدمة الدين خلال فترة الدراسة حوالي (60.1%) في مقابل متوسط معدل فوائد الدين الخارجي بحوالي (39.9%).

• انخفضت نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي النفقات الفعلية من حوالي 35% عام 2005 إلى حدود 32.4% عام 2017، وكذلك انخفضت هذه النسبة من إجمالي الإيرادات الفعلية من حوالي 48% إلى حدود 43% لذات الفترة، وفي المقابل ارتفعت هذه النسبة من إجمالي عجز الموازنة من حوالي 126.3% إلى حدود 133% لذات الفترة، وذلك بسبب استمرار ارتفاع حجم الدين العام بشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة وكما يتضح من خلال الجدول رقم (1).

• كما ويتضح من خلال أرقام الجدولين رقم (1) و (3) الآتي:

• إن إجمالي خدمة الدين العام المتراكم خلال الفترة والمقدر بحوالي 74.234 مليار ل.ل. يوازي حوالي (113%) لرصيد حجم الدين المتراكم في نهاية الفترة والمقدر بحوالي 65.807 مليار ل.ل. (رصيد حجم الدين العام للعام 2017 - رصيد حجم الدين العام للعام 2004<sup>(27)</sup>) = 119.889 مليار ل.ل. - 54.082 مليار ل.ل.)، وبعبارة أخرى، فإن رصيد الدين العام في نهاية الفترة يوازي حوالي (88.7%) لمجموع تراكم خدمة الدين العام خلال فترة الدراسة.

• إن إجمالي خدمة الدين المتراكم خلال الفترة يوازي حوالي (116%) من إجمالي العجزات السنوية المتراكمة لذات الفترة والمقدرة بحوالي 63.943 مليار ل.ل.، وبعبارة أخرى، فإن هذه الأخيرة تساوي حوالي (86%) من إجمالي حجم خدمة الدين المتراكم وحوالي (97%) من رصيد الدين الإجمالي المتراكم خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل بوضوح عن طبيعة العلاقة المباشرة بين مشكلة العجز وتراكم الدين العام وتكلفة خدمته في لبنان خلال فترة

٢٧ - وزارة المالية اللبنانية، النشرة السنوية للعام ٢٠٠٤، والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني: <http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt>, (25/2/2020)

الدراسة، وذلك من خلال لجوء الحكومات المتعاقبة إلى تمويل هذه العجوزات من خلال الاستدانة، والتي أدت بدورها إلى زيادة العجز ومن دون تراجع بسبب خدمة ومستحقات هذا الدين، أي بعبارة أخرى، فإن العجز شكل السبب الرئيس لنمو وتراكم الدين اللبناني وذلك من خلال الاستدانة السنوية لتغطية حجم العجز السنوي، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة نفقات خدمة الدين العام بحيث شكل بند نفقات خدمة الدين أعلى نسبة في بنود نفقات الموازنة العامة في لبنان.

### الفصل الثالث

#### تحليل مؤشرات قياس الدين العام في لبنان خلال الفترة 2005-2017

لقد تعرفنا في سياق الفصل السابق على الوضع القائم للدين العام اللبناني وتطوره وتكلفة خدمته ومصادر تمويله، بحيث سيتم في هذا الفصل تحديد واستخدام لأهم المؤشرات وأكثرها ملاءمة لحالة لبنان، والتي يحكم بها عادة على الدين لمعرفة إن كان الأمر قد استقر في مرحلة الظاهرة المقبولة أو تعدها إلى مرحلة الخطورة أو الأزمة ومدى تداعياتها على مجمل النشاط الاقتصادي، ولعل من أهمها:

#### المبحث الأول: الدين العام الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يظهر الجدول رقم (4) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، وكذلك معدل النمو السنوي للدين العام والناتج المحلي في لبنان خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ومعدل نمو كل منهما في لبنان

خلال الفترة 2005-2017

النمو السنوي GDP	النمو السنوي للدين العام	نسبة الدين إلى GDP	السنة
2.5	7.2	179	2005
2.6	5	183	2006
12.6	4	169	2007
17.5	12	161	2008
21.4	8.7	144	2009
8.3	2.9	137	2010
4.3	2	134	2011
9.9	7.5	131	2012
5.5	10	137	2013
4.4	4.9	137	2014
2.9	5.6	141	2015
3.2	6.5	145	2016
3.7	6.2	149	2017

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى أرقام الجدول رقم (1).

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه ما يلي:

**المطلب الأول:** بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى GDP

ارتفعت نسبة الدين العام الإجمالي إلى GDP من حوالي 179% عام 2005 ولتصل إلى أعلى مستوى لها في العام 2006 بحوالي 183%، ومن ثم أخذت بالانخفاض بشكل تدريجي لتصل إلى أدنى مستوى لها في حدود 131% عام 2012، لتعود وترتفع بشكل ملحوظ لتصل في نهاية العام 2017 إلى حدود 149%.

يمكن القول استناداً لهذا المؤشر، بأن الوضع خلال فترة الدراسة لم يعد في حدود الأمان بل تعداه إلى مرحلة الخطورة والأزمة، إذ أن الخطورة تكمن في ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير وتصاعدي وذلك وفقاً لمؤشرات قياس الدين العام المعتمدة دولياً، وهذا ما يفسر عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها ويدل كذلك إلى سوء في إدارة الدين العام وذلك في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية الصعبة في لبنان.

**المطلب الثاني:** بالنسبة لمؤشر مقارنة النمو السنوي للدين العام وGDP

يتضح أن هذا المؤشر سجل تذبذباً خلال فترة الدراسة، بحيث ارتفع معدل نمو الدين العام مقارنة بمعدل النمو السنوي للنتائج المحلي خلال الأعوام 2005-2006، ليعود وينخفض بشكل ملحوظ خلال الفترة 2007-2012، ومن ثم ارتفع وبشكل تدريجي خلال الفترة اللاحقة 2013-2017، وبالتالي فإذا كان هذا المؤشر يقيس وضع الأمان بتساوي معدل الزيادة في كل منهما أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام، لذا يمكن القول بأن الوضع تجاوز حدود الأمان ويات في مرحلة الخطورة والأزمة، خصوصاً إذا أخذ بعين الاعتبار وجود زيادة تصاعديّة في معدلات نمو الدين العام مقارنة بنمو الناتج المحلي، وهذا ما يدل وفقاً لهذا المؤشر إلى سوء في إدارة الدين العام في لبنان وإلى عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها.

**المبحث الثاني:** مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى صافي الصادرات:

يوضح الجدول رقم (5) حجم الدين الخارجي وحجم صافي الصادرات في لبنان، كما ويظهر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (5)

نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات ونسبة الصادرات إلى الواردات في لبنان  
خلال الفترة 2005 – 2017 (مليار ل.ل.)

السنة	الدين العام الخارجي	حجم الصادرات	نسبة الدين إلى الصادرات (%)	حجم الواردات	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)
2005	28.844	2.820	1023	14.010	20
2006	30.653	3.424	895	14.097	24.3
2007	31.991	4.224	757	17.722	23.8
2008	31.934	5.217	612	24.206	21.5
2009	32.139	5.226	615	24.362	21.5
2010	31.070	6.380	487	26.946	23.7
2011	31.597	6.428	492	30.237	21.3
2012	36.776	6.725	547	31.920	21
2013	39.400	5.904	667	31.934	18.5
2014	38.612	4.970	777	30.741	16.2
2015	40.836	4.428	922	27.104	16.4
2016	42.382	4.466	949	28.679	15.6
2017	45.812	4.266	1074	29.773	14.6

المصدر: مصرف لبنان، التقارير السنوية للسنوات 2005-2017، المنشور عبر الموقع الإلكتروني: [www.bdl.gov.lb](http://www.bdl.gov.lb)

يلاحظ من خلال أرقام الجدول أعلاه، بأن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات انخفضت تدريجياً من حوالي 1023% عام 2005 لتصل إلى حدود 487% عام 2010، ومن ثم ارتفعت تدريجياً لتصل في نهاية الفترة إلى حدود 1074% عام 2017، وهذا ما يعبر عن حالة ضعف وعجز اقتصادي كبير، وفي إمكانية عدم قدرة الاقتصاد اللبناني على خدمة أعباء ديونه الخارجية وسدادها، خاصة وأن بيانات الجدول توضح بأن حصيلة الصادرات الإجمالية لا تغطي أكثر من حوالي 14% إلى 24% من إجمالي الواردات خلال الفترة، ومع ملاحظة انخفاض هذه النسبة بدءاً من العام 2010 بحيث بلغت 23.7% ولتصل في نهاية فترة الدراسة إلى حدود 14.6% وهذا ما يدل على العجز الكبير في الميزان التجاري والذي يؤثر بدوره على استقرار ميزان المدفوعات، بحيث شهد لبنان للمرة الأولى منذ العام 1992، ومع تفاقم مشكلتي الدين والعجز، عجوزات قياسية متتالية في ميزان المدفوعات والتي بدأت منذ العام 2011 ولغاية العام 2017، والتي قدرت بحوالي (1.996، 1.537، 1.130، 1.408، 1.238، 1.56) مليون دولار على التوالي<sup>(28)</sup>،

٢٨ - مصرف لبنان، التقارير السنوية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٧)، مرجع سابق.

وهذا ما سيؤدي حكماً في حال استمرار العجز إلى نقص في العملات الأجنبية في السوق المحلي، وبالتالي، سيؤدي إلى استنزاف في احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في حال اللجوء لسد هذا العجز بحكم الدور المنوط به بذلك.

و بالمحصلة، يعبر هذا المؤشر عن نتائج في غاية الخطورة، ويؤدي إستمرار تزايديه إلى تضاعف الشكوك حول قدرة الدولة اللبنانية وأهليتها على الاقتراض بالعملات الأجنبية قياساً بقدرتها الحقيقية على خدمة هذا الدين وسداد أصله عند استحقاقه، خاصة وأن الطابع العام للصادرات هو استهلاكي وليس إنتاجياً بحيث لا يساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: مؤشرات الاقتدار المالي العام:

المطلب الأول: مؤشر الدين العام وعجز الموازنة (مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات) يظهر الجدول رقم (6) تطور معدل النمو السنوي لكل من الدين العام الإجمالي وعجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى معدلات النمو السنوي لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في لبنان خلال فترة الدراسة.

#### جدول رقم (6)

معدل النمو السنوي للدين العام وعجز الموازنة في لبنان خلال فترة الدراسة (نسب مئوية)

السنة	معدل نمو الإيرادات	معدل نمو النفقات	معدل نمو عجز الموازنة العامة	معدل نمو الدين العام الإجمالي
2005	-	-	-	-
2006	1.2-	16.4	63	5
2007	19.6	6	15.9-	4
2008	20.6	18.8	14.7	12
2009	20.4	14.6	1.3	8.7
2010	- 0.1	- 0.6	2.2-	2.9
2011	10.9	3.2	19-	2
2012	0.6	14	67.6	7.5
2013	0.26	2.5	7.5	10
2014	15.5	2.3	27.2-	4.9
2015	11.98-	3.04-	28.6	5.6
2016	3.6	9.9	25	6.5
2017	17.1	3.5	24-	6.2

الجدول من إعداد الباحث بالإستناد إلى أرقام الجدول (1) و (3).

توضح أرقام الجدول أعلاه، بأن استمرار العجز يشير إلى استمرار زيادة النفقات العامة عن

الإيرادات العامة سواء في الحجم أو في معدل النمو، مع الملاحظة أن معدل نمو النفقات العامة أخذ بالانخفاض تدريجياً مقارنة مع معدل نمو الإيرادات العامة خلال الفترة، ومع الإشارة إلى وجود زيادة في معدل نمو الإيرادات العامة عن النفقات العامة لعدد من السنوات وبالأخص في عامي 2017 و 2014 وهو يعد مؤشراً إيجابياً في حال استمراره لاحقاً، خصوصاً وأن المتوسط السنوي لمعدل نمو النفقات العامة سجل حوالي 7% في مقابل حوالي 8.8% المتوسط السنوي لمعدل نمو الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، ومن جهة أخرى، تشير أرقام الجدول إلى استمرار تزايد نمو العجز بمعدلات تفوق نسبياً معدلات نمو الدين العام في العديد من السنوات خلال فترة الدراسة، بحيث سجل متوسط معدل نمو العجز السنوي الإجمالي حوالي (9.3%) في مقابل متوسط معدل نمو الدين السنوي حوالي (6.5%)، ولما كان السبب الرئيس للجوء الدولة اللبنانية إلى الاستدانة هو لسد العجز السنوي المتزايد في الموازنة العامة، فقد أدى هذا الأمر إلى حرمان خزينة الدولة من هذه المبالغ الضخمة والمخصصة لسد العجز (وكمثالاً لسد خدمة الدين)، والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة وسبباً في تدهور المالية العامة للدولة، وذلك بدل الاستفادة منها في القيام بمشاريع إنتاجية واستثمارية لمصلحة الدولة والمجتمع.

وفي المحصلة، يمكن القول بحسب هذا المؤشر، بأن قدرة الحكومة المالية من خلال موازنتها العامة قد لا تتناسب مع متطلبات تمويل أعباء خدمة الدين مستقبلاً، وينبغي التأكيد هنا بأن الخطورة تكمن في حال ما إذا كانت الاستدانة بغرض تغطية العجز في الموازنة العامة، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة أعباء خدمة الدين العام، أي زيادة النفقات الجارية على حساب تمويل المشاريع والإنفاق على بنود الإنتاج، وهذا ما يؤثر سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة.

**المطلب الثاني:** مؤشر مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام: تشير التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن وزارة المالية اللبنانية ومصرف لبنان خلال الفترة 2005-2017، حول تطور حجم الدين العام الإجمالي ومعدلات تطور أسعار الفوائد، بأن معدل سعر الفائدة على الدين العام قد تراوح ما بين 5-7% خلال الفترة<sup>(29)</sup> وذلك بحسب مدة القرض وشروطه ونوع العملة، وبالمقارنة مع متوسط معدل النمو السنوي للدين خلال فترة الدراسة والمقدر بحوالي 6.5%، يتضح بأنها قد تساوت أو زادت نسبياً عن معدل أسعار الفائدة على الدين العام. وهذا ما يعكس في المطلق عن تحسن في إدارة الدين بالمقارنة مع الفترة السابقة، مع الاستمرار في دائرة الخطر وعدم القدرة على كبح جماح نمو الدين العام في لبنان خلال السنوات القادمة.

**المبحث الرابع:** مؤشر نصيب الفرد في لبنان من الدين العام الإجمالي:

٢٩ - وزارة المالية اللبنانية، النشرات السنوية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٥، مرجع سابق.  
- مصرف لبنان، التقارير السنوية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٠٥، مرجع سابق.

يوضح الجدول رقم (7) متوسط نصيب الفرد من الدين العام ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نصيب الفرد من الدين العام الإجمالي في لبنان والذي يساوي بدوره متوسط نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي.

### جدول رقم (7)

نسبة نصيب الفرد من الدين العام في لبنان خلال الفترة 2005- 2017 (سنوات مختارة)

السنة	1- متوسط نصيب الفرد من الدين العام (مليون ل.ل.) <sup>(*)</sup>	2- متوسط دخل الفرد من الناتج (مليون ل.ل.) <sup>(**2)</sup>	نسبة نصيب الفرد من الدين العام (%) <sup>(***3)</sup>	عدد السكان (مليون نسمة)
2005	14.868	8.307	179	3.9
2010	18.277	13.345	137	4.34
2015	20.274	14.386	141	5.23
2017	22.223	14.906	149	5.4

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى أرقام الجدول (1)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة قد بلغت مرحلة الخطورة خلال فترة الدراسة، بحيث انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ من حوالي 179% عام 2005 لتصل إلى حدود 137% عام 2010، لتعود وترتفع تدريجياً إلى حدود 149% عام 2017 إلا أنها بقيت في دائرة الخطر، وبالتالي يظهر هذا المؤشر بوضوح أن نصيب الفرد من حجم الدين العام لا يتناسب مع إمكانياته المتمثلة في متوسط الدخل من الناتج المحلي، وكذلك يدل إلى سوء في إدارة الدين العام في لبنان، وإلى تداعياته السلبية على الإقتصاد الوطني والأجيال القادمة من المواطنين.

## الخاتمة

تعتبر قضية الدين العام في لبنان أحد أهم وأخطر المشكلات التي واجهها الاقتصاد الوطني، بحيث تراكم هذا الدين بوتيرة متسارعة خلال فترة الدراسة، وبلغ مستويات خطيرة وبات يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد اللبناني وتهديداً لاستقراره المالي والنقدي والاجتماعي.

من هنا فإن اختيارنا لهذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على المشكلة الأخطر التي يعانيها الاقتصاد اللبناني، أي أزمة الدين العام، وذلك من خلال دراسة وتحليل تطور حجم الدين اللبناني وقياس مؤشراتته وتداعياته على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2017)، بحيث باتت تطرح إشكالية أساسية حول قدرة الاقتصاد اللبناني على تحمل أثر ارتفاع حجم الدين ومؤشراتته السلبية من جهة، ومدى القدرة على مواجهة تداعياته الاقتصادية والمالية من جهة أخرى.

لقد تناولنا في هذا البحث تحليل ودراسة الجوانب المتصلة بهذه الإشكالية كافة والتي تساعدنا على فهم أسباب المشكلة ومداهها وسبل علاجها، وبناءً لذلك توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات في هذا الشأن، ولعل من أهمها الآتي:

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى العديد من الإستنتاجات ولعل من أبرزها:

١. يعاني لبنان من مشكلة تسارع نمو الدين العام بحيث شهدت فترة الدراسة تطورات هامة في تراكم حجم الدين، إذ تضاعف هذا الحجم حوالي (2 مرة)، وسجل متوسط معدل النمو السنوي حوالي (6.5%)، وهذا الأمر يدل على درجة الخطورة التي بلغها ارتفاع الدين اللبناني.

٢. احتل الدين الداخلي النسبة الأكبر من حجم الدين الإجمالي خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت هذه النسبة في المتوسط حوالي (57.7%) في مقابل (42.3%) للدين الخارجي، وسجل متوسط معدل النمو السنوي للدين الداخلي حوالي (8.3%) في مقابل (4.1%) للدين الخارجي، كما وتضاعف حجم الدين الداخلي في حدود (2.5 مرة) في مقابل (1.6 مرة) للدين الخارجي.

١ (x) تم احتساب متوسط نصيب الفرد من الدين العام بقسمة إجمالي الدين على عدد السكان لذات السنة.

٢ (xx) تم احتساب متوسط دخل الفرد من الناتج بقسمة الناتج المحلي على عدد السكان لذات السنة.

٣ (xxx) تم احتساب نسبة نصيب الفرد من الدين العام بقسمة (١) إلى (٢).



٣. تعددت مصادر تمويل الدين اللبناني بشقيه الداخلي والخارجي بحيث تقاسمت تمويله بنسب متفاوتة عدة أطراف محلية وخارجية، إلا أنه يمكن القول أن القطاع المصرفي اللبناني شكل الممول الرئيسي للدين اللبناني، وهذا ما يضيف بشيء من الاستقرار المشروط لتمويل احتياجات الدولة المالية.

٤. شكل العجز المزمّن السبب الرئيسي لتراكم الدين العام في لبنان، بحيث قدر تراكم هذا العجز بحوالي (97%) من رصيد هذا الدين في نهاية الفترة، وفي المقابل، قدر متوسط معدل إجمالي خدمة الدين إلى إجمالي العجز المتراكم خلال الفترة حوالي (116%)، وهذا ما يدل بوضوح بأن العلاقة بين ارتفاع حجم الدين وكلفته ومشكلة العجز هي علاقة مباشرة في لبنان.

٥. تشير مؤشرات قياس الدين العام اللبناني وبالأخص نسبة الدين إلى GDP خلال فترة الدراسة بأن الدين العام قد تعدى مرحلة الأمان بكثير وانتقل من مرحلة الظاهرة التي تتطلب مجهوداً بسيطاً لعلاجها إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب علاجها في المدى القصير، وهذا ما يؤدي بدوره إلى آثار سلبية على مجمل الإقتصاد اللبناني وما يدل إلى سوء في إدارة الدين العام من قبل الجهات المختصة، وفي عدم القدرة على سداده وعلى مواجهة وتيرة تسارع نموه.

#### ثانياً: التوصيات:

لعل من أهم السياسات والإجراءات المقترحة للمعالجة نذكر الآتي:

١. البدء بوضع خطة طوارئ إقتصادية واضحة الأهداف ضمن إستراتيجية متوسطة الأجل، تقوم على معالجة الاختلالات البنوية للاقتصاد الوطني وتقاوم مشكلة عجز الموازنة، وكذلك العمل وبشكل جدي لإعادة النظر بسياسات معالجة الفساد المالي والإداري وعمل الاجهزة الحكومية المسؤولة عن ذلك.

٢. إنشاء هيئة متخصصة لإدارة سياسة الدين العام ترتبط بالبنك المركزي أو وزارة المالية أو قد تكون مستقلة تعمل بالتنسيق معهما، ويكون من أبرز مهامها الإشراف على إدارة الدين العام واتباع سياسة سليمة بخصوصه، والعمل على توفير أشخاص متخصصين ذوي خبرة في مجال إدارة الدين.

٣. إتخاذ الإجراءات والوسائل التي تساعد على خفض تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال الحفاظ على أسعار فائدة مقبولة (تخفيض فوائد الدين) بالشكل الذي يساهم في التخفيض النسبي لعبء الدين العام.

٤. التأكيد على انتاجية النفقة العامة وترشيدها وتأهيلها وتحديد حد أقصى لحجم الإنفاق السنوي، فهناك العديد من بنود النفقات الجارية في الموازنة تتطلب المعالجة ومنها ضغط الرواتب و الأجور ومعاشات التقاعد وكذلك وقف المظاهر التبذيرية في إدارات الدولة وغيرها.
٥. التأكيد على أن يكون الغرض من الإستدانة الجديدة هو للمشاريع الإنتاجية والتطويرية، لكي يتمكن الإقتصاد الوطني من تدير الموارد الضرورية لخدمة أعباء ديونه في الفترة المقبلة.
٦. البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدلاً من الدين المحلي، وخاصة تفعيل وتعزيز دور الإيرادات السيادية بهدف الوصول إلى إحداث فائض مقبول في الموازنة، وذلك عبر إصلاح النظام الضريبي والعمل على توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.
٧. وضع استراتيجية واضحة ومدروسة للاتجاه وبشكل تدريجي نحو خصخصة بعض المرافق العامة ضمن شروط قانونية وإدارية صارمة تسهم بالحد من استمرار استنزاف مالية الدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص للمساهمة في إدارة المرافق العامة وتحريك عجلة الإقتصاد.
٨. ضرورة العمل على تحقيق إرادة وطنية جامعة حول فصل المسار الاقتصادي والمالي عن التجاذبات السياسية والعمل على إعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها من قبل مواطنيها.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### أولاً: الكتب

١. عطية عبد الله، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٨.
٢. فضل الله د. عبد الحليم، التمويل المصرفي للدين العام في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، ط ١، لبنان، ٢٠٠٩.
٣. مشورب د. إبراهيم، التخلف والتنمية- دراسات إقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ١٩٩٣.
٤. النجفي سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الإقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٥. نحاس د. شربل، حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها- سيرة تجربة في الإصلاح، دار النهار للنشر، ط ١، لبنان، ١٩٩١.
٦. وصال كمال، فرجاني نادر، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة، دار ابن رشد للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦.

## ثانياً: الدوريات والأبحاث

١. إبراهيم نيفين فرج، أثر عجز الموازنة العامة في مصرفي الدين العام الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد ٧١، القاهرة، ٢٠١٥.
٢. أبو مدللته د. سمير (٢٠١٣)، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٠)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢١، عدد ١، غزة، ص ٢٧٠.
٣. اسماعيل محمد محروس، أزمة الديون الخارجية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء، العدد ٤١٧-٤١٨، القاهرة، ١٩٨٩.
٤. الإنتوساي (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبية)، مؤشرات الدين العام، ٢٠١٠، ص ٥، والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.dev.intosai.org.pq> (11/2/2020).
٥. درويش زياد، الديون الداخلية والخارجية العربية، مجلة الحياة النيابية- لبنان، مجلد ٤٩، بيروت، كانون الأول، ٢٠٠٣.
٦. دوابة د. أشرف، أزمة الدين العام المصري- رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٦.
٧. الشمري مايع شبيب (٢٠١٥)، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٥، المجلد ١٢، جامعة الكوفة، العراق.
٨. الصادق د. علي يوسف، عبد الوهاب د. نبيل، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، العدد ٤، أبو ظبي، ١٩٨٨، المنشور عبر الموقع الإلكتروني: [www.amf.org](http://www.amf.org).
٩. العاني د. عماد وجوحي نسرين، قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد ٩٨، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٦.
١٠. عمر د. محمد عبد الحليم، الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار - بالتطبيق على حالة مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة "إدارة الدين العام"، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٣.

١١. غرفة تجارة وصناعة البحرين، الدين العام في البحرين: المؤشرات والآثار ومقترحات الحلول، قسم الدراسات والبحوث- إدارة الدعم المعرفي، ٢٠١٧، ص ١٤، المنشور عبر الموقع الإلكتروني:

(<https://bahrainchamber.bh/ar/research-and-studies-details/21665>, (15/2/2020

١٢. فاضل محمود شيماء وآخرون، قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ٤١، المجلد ١٤، جامعة واسط، العراق، ٢٠١٨.

### ثالثاً: التقارير والمؤتمرات

١. اتحاد المصارف العربية، تقرير حول التطورات الاقتصادية في لبنان ٢٠٠٠-٢٠١٤، إدارة الدراسات والبحوث، مجلة اتحاد المصارف، عدد ٤١١، ٢٠١٥، المنشور عبر الموقع الإلكتروني: (<http://www.Uabonline.org/ar/2015>, (15/2/2020

٢. وزارة المالية اللبنانية، فذلكة مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٧.

٣. وزارة المالية اللبنانية، النشرة السنوية للعام ٢٠٠٤، والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني: (<http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt>, (25/2/2020

٤. وزارة المالية اللبنانية، النشرات السنوية للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٧)،

(<http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt>, (25/2/2020

٥. البنك الدولي، قاعدة البيانات، ١٩٩٦، المنشور عبر الموقع الإلكتروني:

(<http://www.data.albankaldawli.org>, (10/2/2020

٦. مصرف لبنان، التقرير السنوي حول السياسة النقدية لمصرف لبنان للعام ٢٠١٧، ص

ص: ٤-٥، والمنشور عبر الموقع الإلكتروني:

<http://www.bdl.gov.lb> (22/5/2020)

٧. مصرف لبنان، التقارير السنوية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٧)، والمنشورة عبر الموقع

الإلكتروني: (<https://www.bdl.gov.lb/statistics-and-research.html>,

((23/2/2020

## رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Jonathan Greuber, "Public Finance and Public Policy", 3rd edition, worth publishers, New York, 2011.
2. Michael Howard, "public sector economics for developing countries", University of the west Indies Press, Jamaica, 2001.
3. Maastricht Treaty, 1992, Protocol on the Excessive Deficit Procedure, Article 1.

## خامساً: المواقع الإلكترونية

[www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)

[www.bdl.gov.lb](http://www.bdl.gov.lb)

[www.imf.org](http://www.imf.org)

[www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)

• وزارة المالية اللبنانية

• مصرف لبنان

• صندوق النقد الدولي

• البنك الدولي